

Distr.: General  
8 July 2020  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مؤتمر الأمم المتحدة الثامن لاستعراض جميع  
جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق  
عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة  
الممارسات التجارية التقييدية

جنيف، 19-23 تشرين الأول/أكتوبر 2020

البند 6 من جدول الأعمال المؤقت

تنفيذ مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لحماية المستهلك ومجموعة  
المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من  
أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية

تنفيذ مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد  
الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية

مذكرة من أمانة الأونكتاد

موجز

تستعرض هذه المذكرة التطورات الرئيسية التي حدثت على الصعيدين الوطني والإقليمي في مجال قوانين وسياسات المنافسة، ولا سيما منذ مؤتمر الأمم المتحدة السابع لاستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية (مجموعة المبادئ)، المعقود في تموز/يوليه 2015. وتستعرض المذكرة التطورات في تنفيذ المجموعة، مع التركيز على الأنشطة المضطلع بها على الصعيد الإقليمي، التي تكتفت مؤخراً، ثم تعرض التطورات الأخيرة في تيسير التعاون الدولي التي كانت نتيجة مناقشات بين الدول الأعضاء في هذه الفترة. وأخيراً، يحدد التقرير مجالات التركيز الجديدة الممكنة في ميدان سياسة المنافسة، التي قد يرغب مؤتمر الأمم المتحدة الثامن لاستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ في التوصية بها.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.20-09119(A)



\* 2 0 0 9 1 1 9 \*

## أولاً - مقدمة

1- اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في القرار 63/35، المؤرخ 5 كانون الأول/ديسمبر 1980، مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية، وهي منذ ذلك الحين الصك الوحيد المتفق عليه دولياً بشأن المنافسة؛ ويصادف عام 2020 ذكرها السنوية الأربعين. ولا تزال قوانين وسياسات المنافسة تجتذب اهتمام البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على المستويات الوطني والإقليمي والمتعدد الأطراف. وقد سنّت بعض الولايات القضائية وعززت أطرها لقوانين المنافسة وحسنت إنفاذها للقانون، مسلّمة بأهمية سياسة المنافسة طوال فترة الأربعين عاماً هذه. وحتى عام 1979، لم يكن يمتلك قوانين منافسة سوى 24 بلداً، ومعظم هذه البلدان بلدان متقدمة<sup>(1)</sup>. وحدثت زيادة كبيرة في اعتماد قوانين المنافسة في أواخر ثمانينات وأوائل تسعينات القرن الماضي. وفي الوقت الحاضر، اعتمد ما يقرب من 140 بلداً في جميع القارات، بما في ذلك بلدان نامية وبلدان تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، قوانين للمنافسة<sup>(2)</sup>.

2- وتوصي المجموعة بقواعد منصفة لمراقبة الممارسات المنافية للمنافسة؛ وتضع أهدافاً ومبادئ وقواعد لتنظيم الممارسات المنافية للمنافسة وقواعد الإنفاذ في الدول الأعضاء؛ وتضع إطاراً للتعاون الدولي وتبادل أفضل الممارسات. كما تتضمن المجموعة البعد الإنمائي، إذ تنص على أنه ينبغي للدول أن تأخذ في الاعتبار الاحتياجات الإنمائية والمالية والتجارية للبلدان النامية (الفقرة 7 من الفرع جيم). وبناء على ذلك، ينبغي أن تكون البلدان النامية قادرة، عند الاقتضاء، على اعتماد تشريعات للمنافسة بطريقة تدريجية أو أكثر مرونة، أي بأن تأخذ في الاعتبار أهدافها الإنمائية، والإعفاءات لقطاعات معينة، والاتساق مع السياسات الاقتصادية الأخرى.

3- والأونكتاد هو القيّم على المجموعة ومركز التنسيق لقوانين وسياسات المنافسة داخل منظومة الأمم المتحدة، وييسر عقد الدورات السنوية لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة ومؤتمر الأمم المتحدة لاستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ، الذي يعقد كل خمس سنوات. وتنص المجموعة على ما يلي: "رهنأ بموافقة الجمعية العامة، وبعد خمس سنوات من اعتماد مجموعة المبادئ والقواعد، يدعو الأمين العام للأمم المتحدة إلى مؤتمر تحت رعاية الأونكتاد بغرض استعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ. وتحقيقاً لهذه الغاية، يقدم الفريق الحكومي الدولي مقترحات إلى المؤتمر لتحسين مجموعة المبادئ والقواعد ومواصلة تطويرها" (الفرع زاي، الفقرة 6). وتقيّم المؤتمرات تنفيذ ولاية الأونكتاد المتعلقة بسياسات المنافسة وتنفيذ مجموعة المبادئ والقواعد، على أساس مقترحات التحسين ومواصلة التطوير، التي تشمل مناقشة مواضيع أخرى ذات أهمية مشتركة، مثل استعراضات النظراء الطوعية لقوانين وسياسات المنافسة والتعاون التقني وبناء القدرات.

4- وأعاد فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة، في دورته الثامنة عشرة المعقودة في الفترة من 10 إلى 12 تموز/يوليه 2019، والذي كان بمثابة الهيئة التحضيرية للمؤتمر، تأكيد "الدور الأساسي لقوانين وسياسات المنافسة في تحقيق تنمية اقتصادية سليمة والحاجة إلى مواصلة تعزيز تنفيذ مجموعة المبادئ"، وطلب إلى أمانة الأونكتاد أن تعد تقارير ودراسات عن تنفيذ مجموعة المبادئ

(1) أستراليا، وإسرائيل، وألمانيا، وأيرلندا، وباكستان، وبلجيكا، وجنوب أفريقيا، والدانمرك، والسويد، وسويسرا، وشيلي، وفرنسا، وفنلندا، وكندا، ولكسمبرغ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، والنمسا، ونيوزيلندا، والهند، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليونان.

(2) انظر <https://www.ftc.gov/policy/international/competition-consumer-protection-authorities-worldwide>. ملاحظة: جميع المواقع الشبكية المشار إليها في الحواشي تمت زيارتها في حزيران/يونيه 2020.

والقواعد باعتبارها الوثائق الأساسية للمؤتمر الاستعراضي الثامن<sup>(3)</sup>. ويستعرض الفصل الثاني من هذه المدكرة التطورات الرئيسية في تنفيذ المجموعة منذ مؤتمر الأمم المتحدة السابع لاستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ، ويركز الفصل الثالث على الأنشطة المضطلع بها على الصعيد الإقليمي، والتي تكثفت مؤخراً. ويعرض الفصل الرابع التطورات الأخيرة في تيسير التعاون الدولي، التي كانت نتيجة للمناقشات التي دارت بين الدول الأعضاء في هذه الفترة. ويعرض الفصل الخامس المواضيع التي يمكن تناولها في دورات فريق الخبراء الحكومي الدولي على مدى السنوات الخمس المقبلة.

## ثانياً- التطورات الرئيسية منذ مؤتمر الأمم المتحدة السابع لاستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ

### ألف- قوانين المنافسة على المستوى الوطني

5- تتمثل أهداف المجموعة في تعزيز الفوائد التي تنشأ عن قوانين وسياسات المنافسة وتعزيز الإنفاذ ضد الممارسات المنافية للمنافسة في جميع أنحاء العالم. وفيما يلي، مع التركيز بشكل خاص على البلدان النامية، الأهداف الخمسة: ضمان ألا تعوق الممارسات المنافية للمنافسة أو تلغي تحقيق الفوائد الناشئة حتماً عن تحرير الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تؤثر على التجارة العالمية؛ وتحقيق المزيد من الكفاءة في التجارة الدولية والتنمية، وذلك مثلاً من خلال خلق المنافسة وتشجيعها وحمايتها؛ وحماية وتعزيز الرفاه الاجتماعي بشكل عام ومصالح المستهلكين؛ وإزالة الأضرار التي قد تلحق بالتجارة والتنمية والتي قد تنجم عن الممارسات المنافية للمنافسة، ومن ثم المساعدة على زيادة فوائد التجارة الدولية إلى أقصى حد؛ وتيسير اعتماد وتعزيز القوانين والسياسات في هذا المجال على الصعيدين الوطني والإقليمي (الفرع ألف).

6- وقد سنت بعض الولايات القضائية، بما في ذلك البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، تشريعات منذ مؤتمر الأمم المتحدة السابع لاستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ، وعدّل بعضها قوانينها بعد التعاون التقني مع الأونكتاد. فعلى سبيل المثال، أجرت الجزائر إصلاحات تشريعية عام 2016<sup>(4)</sup>. واعتمدت أنغولا ونيجيريا أول قوانينهما الوطنية للمنافسة، عامي 2018 و2019 على التوالي<sup>(5)</sup>. وأصلحت الأرجنتين وبوتسوانا قوانينهما بعد توصيات استعراض النظراء، عامي 2017 و2018 على التوالي<sup>(6)</sup>. وفي كمبوديا، من المتوقع سن قانون للمنافسة عام 2020، وبعد ذلك ستكون لدى جميع الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا قوانين شاملة بشأن المنافسة<sup>(7)</sup>. وتوجد غانا في طور الموافقة على أول قانون عام للمنافسة بها<sup>(8)</sup>. وفي بيرو، ساهم الأونكتاد في عملية الموافقة على

(3) TD/B/C.I/CLP/55

(4) انظر [www.conseil-concurrence.dz/wp-content/uploads/2017/01/modif.pdf](http://www.conseil-concurrence.dz/wp-content/uploads/2017/01/modif.pdf)

(5) انظر <https://globalcompetitionreview.com/insight/europe-middle-east-and-africa-antitrust-review->

<http://fccpc.gov.ng/news-events/releases/2019/02/06/federal-competition> و <https://www.angola.gov.ao/angola-overview>

[-and-consumer-protection-bill/](https://www.argentina.gob.ar/noticias/el-congreso-sanciona-la-nueva-ley-de-defensa-de-la-competencia-0)

(6) انظر [https://www.argentina.gob.ar/noticias/el-congreso-sanciona-la-nueva-ley-de-defensa-de-la-](https://www.argentina.gob.ar/noticias/el-congreso-sanciona-la-nueva-ley-de-defensa-de-la-competencia-0)

[competencia-0](https://www.competitionauthority.co.bw/competition-act-2018) و <https://www.competitionauthority.co.bw/competition-act-2018>

(7) انظر <https://asean.org/cambodia-hosts-8th-asean-competition-conference/>

(8) انظر <https://globalcompetitionreview.com/chapter/1196724/ghana-plans-to-create-a-competition-authority>

قانون الاندماج عام 2019<sup>(9)</sup>. وفي زيمبابوي، يجري تعديل قانون المنافسة الذي وضع منذ عام 1996، وهو في انتظار الموافقة عليه.

7- وقامت بعض الولايات القضائية بتنقيح قوانينها المتعلقة بالمنافسة تنقيحاً كبيراً خلال هذه الفترة، بهدف تعزيز وتحسين أطر قوانين المنافسة وإنفاذها، وذلك مثلاً من خلال تشديد العقوبات المفروضة على الممارسات المنافية للمنافسة، واستحداث برامج تساهل وأدوات كشف أخرى، وتعزيز استقلال هيئات المنافسة، وإلغاء الإعفاءات<sup>(10)</sup>. وقامت بعض هيئات المنافسة بتجديد أو توضيح سياساتها ونهجها المتعلقة بالمنافسة إزاء الأسواق الجديدة ذات السمات الرقمية. ففي عام 2017، على سبيل المثال، أدخلت عتبة جديدة لمراقبة الاندماجات في قانون المنافسة في ألمانيا، استناداً إلى قيمة الصفقة وتفصيل المعايير، بما في ذلك الآثار الشبكية المباشرة وغير المباشرة، ينبغي أخذها في الاعتبار عند تقييم القوة السوقية لإساءة استخدام المركز المهيمن، واعتمدت النمسا أيضاً عتبة مماثلة لقيمة الصفقة<sup>(11)</sup>. ونشرت اليابان مبادئ توجيهية منقحة بشأن عمليات الاندماج توضح وجهة النظر القانونية بشأن القضايا المرتبطة بالاقتصاد الرقمي مثل المنافسة اللاسعوية، والبحث والتطوير، وجمع البيانات<sup>(12)</sup>. وأصدرت ولايات قضائية أخرى، منها أستراليا وكندا والمملكة المتحدة والمفوضية الأوروبية، تقارير تلخص آراءها بشأن قوانين وسياسات المنافسة في التعامل مع الاقتصاد الرقمي الناشئ<sup>(13)</sup>. وقد عولجت هذه القضايا أيضاً في البلدان النامية. فعلى سبيل المثال، أصدر كل من

(9) انظر <https://unctad.org/en/pages/newsdetails.aspx?OriginalVersionID=2090>.

(10) تشمل هذه الولايات القضائية ما يلي، استناداً إلى مدخلات من الدول الأعضاء (وآخر سنة للتعديل): أرمينيا

(2018)؛ [www.competition.am/uploads/resources/orenk\\_eng.pdf](http://www.competition.am/uploads/resources/orenk_eng.pdf)؛ وأستراليا (2017)؛ <https://www.accc.gov.au>؛

والنمسا (2017)؛ <https://www.bwb.gov.au/media-release/accc-welcomes-new-era-in-competition-law>؛

و [https://www.bwb.gov.at/fileadmin/user\\_upload/PDFs/PDFs3/2-Federal\\_Cartel\\_Act\\_final.pdf](https://www.bwb.gov.at/fileadmin/user_upload/PDFs/PDFs3/2-Federal_Cartel_Act_final.pdf)؛

وأذربيجان (2018)؛ [fileadmin/user\\_upload/PDFs/PDFs3/1-Federal\\_Competition\\_Act\\_final.pdf](http://fileadmin/user_upload/PDFs/PDFs3/1-Federal_Competition_Act_final.pdf)؛ وبلجيكا

(2019)؛ [https://www.belgiancompetition.be/sites/default/files/content/download/files/20190606\\_noticepdf](https://www.belgiancompetition.be/sites/default/files/content/download/files/20190606_noticepdf)؛

وبلغاريا (2019)؛ [www.cpc.bg/storage/file/Protection\\_of\\_Competition\\_Act.pdf](http://www.cpc.bg/storage/file/Protection_of_Competition_Act.pdf)؛ وشيلي

(2016)؛ <https://www.fne.gob.cl/congreso-aprueba-reformas-al-di-211/>؛ وألمانيا (2018)؛ [www.gesetze-im-bund.de](http://www.gesetze-im-bund.de)؛

واليابان (2019)؛ [internet.de/englisch\\_gwb/englisch\\_gwb.pdf](http://internet.de/englisch_gwb/englisch_gwb.pdf)؛

وكينيا (2016)؛ [https://www.cak.go.ke/sites/default/files/Competition\\_yearly-2019/June/19061907.html](https://www.cak.go.ke/sites/default/files/Competition_yearly-2019/June/19061907.html)؛

وليتوانيا (2019)؛ [kt.gov.lt/en/administrative-information/annual-Act\\_No.\\_2012\\_of\\_2010.pdf](http://kt.gov.lt/en/administrative-information/annual-Act_No._2012_of_2010.pdf)؛

ولكسمبرغ (2016)؛ [concurrency.public.lu/dam-assets/fr/legislation/loi-du-23-octobre-reports-1](https://concurrency.public.lu/dam-assets/fr/legislation/loi-du-23-octobre-reports-1)؛

والبرتغال (2018)؛ القانون (2011-2017)؛ [2011-relative-a-la-concurrence-version-coordonnee-du-4-avril-2017.pdf](http://2011-relative-a-la-concurrence-version-coordonnee-du-4-avril-2017.pdf)؛

وإسبانيا (2017)؛ [www.boe.es/buscar/pdf/2007/BOE-A-2007-12946-consolidado.pdf](https://www.boe.es/buscar/pdf/2007/BOE-A-2007-12946-consolidado.pdf)؛ والسويد

(2018)؛ [www.konkurrensverket.se/konkurrens/lagar-och-forordningar/](http://www.konkurrensverket.se/konkurrens/lagar-och-forordningar/)؛ وتايلند (2017)؛ <https://otcc.or.th/>؛

ونظر [https://www.bundeskartellamt.de/SharedDocs/Publikation/EN/Others/GWB.pdf?\\_\\_blob=publication](https://www.bundeskartellamt.de/SharedDocs/Publikation/EN/Others/GWB.pdf?__blob=publication)؛

و [https://www.bwb.gov.at/fileadmin/user\\_upload/PDFs/PDFs3/2-Federal\\_Cartel\\_Act\\_final.pdf](https://www.bwb.gov.at/fileadmin/user_upload/PDFs/PDFs3/2-Federal_Cartel_Act_final.pdf)؛

و [https://www.bwb.gov.at/fileadmin/user\\_upload/PDFs/PDFs3/2-Federal\\_Cartel\\_Act\\_final.pdf](https://www.bwb.gov.at/fileadmin/user_upload/PDFs/PDFs3/2-Federal_Cartel_Act_final.pdf)؛

(11) انظر [https://www.bundeskartellamt.de/SharedDocs/Publikation/EN/Others/GWB.pdf?\\_\\_blob=publication](https://www.bundeskartellamt.de/SharedDocs/Publikation/EN/Others/GWB.pdf?__blob=publication)؛

و [https://www.bwb.gov.at/fileadmin/user\\_upload/PDFs/PDFs3/2-Federal\\_Cartel\\_Act\\_final.pdf](https://www.bwb.gov.at/fileadmin/user_upload/PDFs/PDFs3/2-Federal_Cartel_Act_final.pdf)؛

(12) انظر <https://www.jftc.go.jp/en/pressreleases/yearly-2019/December/191217.html>؛

(13) انظر <https://www.accc.gov.au/publications/digital-platforms-inquiry-final-report>؛ و <https://www.gov.uk/government/pub-competitionbureau.gc.ca/eic/site/cb-bc.nsf/eng/04342.html>؛

و <https://www.gov.uk/government/pub-competitionbureau.gc.ca/eic/site/cb-bc.nsf/eng/04342.html>؛

و <https://op.europa.eu/publications/unlocking-digital-competition-report-of-the-digital-competition-expert-panel>؛

و <https://op.europa.eu/publications/unlocking-digital-competition-report-of-the-digital-competition-expert-panel>؛

و <https://op.europa.eu/publications/unlocking-digital-competition-report-of-the-digital-competition-expert-panel>؛

و <https://op.europa.eu/publications/unlocking-digital-competition-report-of-the-digital-competition-expert-panel>؛

و <https://op.europa.eu/publications/unlocking-digital-competition-report-of-the-digital-competition-expert-panel>؛

و <https://op.europa.eu/publications/unlocking-digital-competition-report-of-the-digital-competition-expert-panel>؛

الاتحاد الروسي والبرازيل وجنوب أفريقيا والصين والهند، عام 2019، تقرير عن قانون المنافسة في العصر الرقمي<sup>(14)</sup>.

8- وتتضمن المجموعة مبادئ وقواعد لحظر الممارسات المنافسة للمنافسة والمضي في الإنفاذ ضد هذه الممارسات، على النحو التالي: ينص الفرع جيم على مبادئ عامة لمراقبة الممارسات المنافسة للمنافسة، بما في ذلك البعد الإنمائي؛ ويفصّل الفرع دال الممارسات الأساسية المنافسة للمنافسة التي يتعين على الشركات "التي تدخل في السوق في أنشطة منافسة أو يحتتمل أن تكون منافسة أن تمتنع عنها"، وكذلك الأفعال التي ينبغي لها أن تمتنع عنها عندما "تحد، من خلال إساءة استخدام أو احتياز وإساءة استخدام المركز السوقي المهيمن، من إمكانية الوصول إلى الأسواق أو تقييد المنافسة بوجه آخر من دون مبرر" (الفقرتان 3 و4)؛ ويتناول الفرع هاء المستويات الوطنية والإقليمية، إذ ينص على أنه ينبغي للدول الأعضاء "اعتماد التشريعات والإجراءات القضائية والإدارية التنفيذية المناسبة وتحسينها وإنفاذها إنفاذاً فعالاً" (الفقرة 1). ويقدم قانون الأونكتاد النموذجي بشأن المنافسة أيضاً توجيهها إضافياً أكثر واقعية عن طريق تجميع العناصر الفنية الممكنة لقانون منافسة. ويُستخدم الجزء 1 كدليل دائم، بما في ذلك أحكام قانون المنافسة النموذجي، ويقدم الجزء 2 تعليقات على الفصول ذات الصلة، ويُنفّح دورياً في ضوء التطورات التشريعية والتعليقات التي تقدمها الدول الأعضاء. ومنذ مؤتمر الأمم المتحدة السابع لاستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ، نُفّحت الفصول الثاني والخامس والسادس والسابع والتاسع والعاشر من الجزء 2. وستقدم تنقيحات للفصلين الثالث والرابع إلى مؤتمر الأمم المتحدة الثامن لاستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ. وظل الجزء الأول من القانون النموذجي من دون تغيير منذ اعتماده في أوائل تسعينات القرن الماضي، ومعظم الولايات القضائية في جميع أنحاء العالم لديها قوانين منافسة فعلاً. ولذلك قد يكون أن الأوان للنظر في أحكامه الموصى بها والنظر إما في إمكانية تنقيحها، مع مراعاة احتياجات إنفاذ قوانين المنافسة إنفاذاً أكثر فعالية في العصر الرقمي، أو استكشاف أدوات أخرى موصى بها لمساعدة هيئات المنافسة الأقل خبرة.

## باء- مناقشات في فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة

9- تنص المجموعة على ما يلي: "يتولى الفريق الحكومي الدولي المهام التالية: توفير محفل وطرائق للمشاورات المتعددة الأطراف، والمناقشة وتبادل الآراء بين الدول بشأن المسائل المتصلة بمجموعة المبادئ والقواعد، ولا سيما تشغيلها والخبرات الناشئة عنها؛ وإجراء ونشر دراسات وبحوث دورية بشأن الممارسات التجارية التقييدية المتصلة بأحكام مجموعة المبادئ والقواعد، بهدف زيادة تبادل الخبرات وزيادة تنفيذ مجموعة المبادئ والقواعد؛ [و] جمع ونشر المعلومات عن المسائل المتعلقة بمجموعة المبادئ والقواعد لتحقيق أهدافها بشكل عام وبالخطوات المناسبة التي اتخذتها الدول على الصعيدين الوطني أو الإقليمي لتعزيز مجموعة فعالة من المبادئ والقواعد، بما في ذلك أهدافها ومبادئها" (الفقرة 3 من الفرع زاي).

10- وفي أعقاب مؤتمر الأمم المتحدة السابع لاستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ، عُقدت أربع دورات لفريق الخبراء الحكومي الدولي، وكذا اجتماع لفريق خبراء مخصص. وشملت مواضيع مشاورات المائدة المستديرة التي عقدت أثناء دورات فريق الخبراء الحكومي الدولي بناء القدرات في مجال قوانين وسياسات المنافسة وقضايا المنافسة في قطاع الصحة، وكذا مواضيع أخرى تتصل بالتحديات التي تواجهها هيئات المنافسة في البلدان النامية وبمضايقات المنافسة في قطاعات أو مجالات محددة، بما في

(14) انظر <http://bricscompetition.org/research-digital-markets/>.

ذلك المسائل المتصلة بالرقمنة، وكذا التعاون الدولي في الحالات المنافسة للمنافسة عبر الحدود (انظر الفصل الرابع)<sup>(15)</sup>. وهذه المناقشات مفيدة لجميع هيئات المنافسة، ولا سيما هيئات البلدان النامية، بغية تعزيز قوانين وسياسات المنافسة وتنفيذها على نحو أكثر فعالية. وتُسجل استنتاجات المناقشات وتبادل المعلومات والخبرات فيما بين الخبراء بشأن هذه المواضيع الثرية بالمعلومات في تقارير الدورات المتاحة للجمهور وينشرها الأونكتاد من خلال أنشطته في مجال بناء القدرات<sup>(16)</sup>.

## جيم - التعاون التقني

11- يرد ذكر التعاون التقني، وهو أحد الركائز الثلاث لعمل الأونكتاد، في الفرع واو من المجموعة (الفقرة 6). وللأونكتاد مجموعة واسعة من أنشطة التعاون التقني، على الصعيدين الوطني والإقليمي، مثل المساعدة في إعداد و/أو اعتماد و/أو تنقيح و/أو تنفيذ قوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك؛ والمساعدة على بناء القدرات المؤسسية من أجل الإنفاذ الفعال لقوانين المنافسة وحماية المستهلك؛ وزيادة الوعي بحماية المستهلك في أوساط طائفة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك من خلال الدعوة المتعلقة بالمنافسة.

12- ومنذ إطلاق استعراضات النظراء الطوعية لقوانين وسياسات المنافسة عام 2005، ما فتئت أداة مفيدة في تعزيز نوعية وفعالية إطار إنفاذ سياسات المنافسة في الدول الأعضاء. وتتعلق استعراضات النظراء الطوعية بفحص قوانين وسياسات المنافسة على النحو المحدد في الإطار القانوني لدولة ما والنظر في فعالية المؤسسات والترتيبات المؤسسية في إنفاذ قانون المنافسة. وتحسنت مناخات المنافسة في 10 بلدان عقب عمليات استعراض النظراء التي يسهها الأونكتاد، واستُخدمت تقارير استعراض النظراء في تعديل التشريعات والدعوة ووضع برنامج جديد لتدريب الموظفين<sup>(17)</sup>. ومنذ مؤتمر الأمم المتحدة السابع لاستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ، أجرت سبعة بلدان استعراضات نظراء طوعية لقوانين وسياسات المنافسة، هي ألبانيا (2015)، وفيجي وبابوا غينيا الجديدة (2015)، وأوروغواي (2016)، والأرجنتين (2017)، وبوتسوانا (2018). وفي عام 2019، واستجابة للطلبات، أجرى الأونكتاد تقييمات قانونية لقانون المنافسة الوطني في بيلاروس وقانون المنافسة الإقليمي للجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية استناداً إلى القانون النموذجي بشأن المنافسة وأفضل الممارسات الدولية المستمدة من ولايات قضائية أكثر خبرة. وقدمت هذه التقييمات توصيات يمكن أن تحسن كلا إطارَي المنافسة.

13- وكمتابعة لاستعراضات النظراء الطوعية، ما فتئ الأونكتاد يوفر التعاون التقني وبناء القدرات من خلال حلقات عمل وحلقات دراسية، للمساعدة في نشر وتنفيذ توصيات تقارير استعراض النظراء. وتسهم هذه الأنشطة في نجاح استعراضات النظراء الطوعية. فعلى سبيل المثال، أعقبت

(15) انظر 'بحث في الصلة بين أهداف سياسة المنافسة والملكية الفكرية' (TD/B/C.I/CLP/36)؛ وإنفاذ سياسة المنافسة في قطاع تجارة التجزئة (TD/B/C.I/CLP/38)؛ وتعزيز التعاون الدولي في التحقيق في قضايا المنافسة عبر الحدود (TD/B/C.I/CLP/44)؛ والمشكلات المطروحة فيما يتعلق بتصميم نظام لمراقبة عمليات الاندماج الخاصة بسلطات المنافسة الفتية والصغيرة (TD/B.I/CLP/45)؛ والتحديات التي تواجهها البلدان النامية فيما يتعلق بالمنافسة والتنظيم في قطاع النقل البحري (TD/B/C.I/CLP/49)؛ وقضايا المنافسة في سياق بيع الحقوق السمعية البصرية للأحداث الرياضية الكبرى (TD/B/C.I/CLP/50)؛ وقضايا المنافسة في الاقتصاد الرقمي (TD/B/C.I/CLP/54).

(16) TD/B/C.I/CLP/40؛ و TD/B/C.I/CLP/47؛ و TD/B/C.I/CLP/52؛ و TD/B/C.I/CLP/55.

(17) الأونكتاد، 2018، مجموعة أدوات الأونكتاد: تحقيق النتائج (جنيف).

استعراض النظراء الطوعي في بوتسوانا عام 2018 أحداث نشر عام 2019. وفي أعقاب استعراضات النظراء لقوانين وسياسات المنافسة، نظم الأونكتاد حلقات دراسية وحلقات عمل في مجال الدعوة في زمبابوي (2015) وأوروغواي (2017)، استهدفت البرلمانين، والهيئات التنظيمية القطاعية، والسلطة القضائية، وممثلي قطاع الأعمال، والمحامين، والأكاديميين، من أجل التوعية بمنافع المنافسة وفهمها وتيسير اعتماد الهيئات التشريعية في كلتا الدولتين لقوانين وسياسات منافسة جديدة. ومن المتوقع أن يوافق البلدان على تشريعاتهما المنقحة. وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، نُظمت عامي 2017 و2018 حلقات عمل تدريبية متتابعةً لتنفيذ توصيات تقرير استعراض النظراء، استهدفت القضاة ومسؤولي المنافسة والمفوضين وأعضاء محكمة المنافسة.

### ثالثاً- الأنشطة الإقليمية

14- إلى جانب التطورات الرئيسية في تنفيذ المجموعة على الصعيد الوطني، بدأت بعض المنظمات الإقليمية، ولا سيما فيما بين البلدان النامية، في اعتماد أو تنفيذ قواعد إقليمية للمنافسة و/أو الدخول في اتفاقات تعاون من أجل إنفاذ قوانين المنافسة إنفاذاً أكثر فعالية. وتزايد النهج المشتركة ومواءمة التشريعات، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى التبادل البناء للخبرات والمشاورات التي تجري في المحافل الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف، مثل فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة. وحتى الآن، استحدثت 11 منظمة اقتصادية إقليمية على الأقل قوانين وهيئات منافسة إقليمية، على النحو التالي: جماعة دول الأنديز (قانون وهيئة منافسة إقليمية، 2005)<sup>(18)</sup>؛ والجماعة الكاريبية (2008)<sup>(19)</sup>؛ والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا (2005)<sup>(20)</sup>؛ والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (أنظمة المنافسة وقواعد المنافسة، 2004)؛ وجماعة شرق أفريقيا (قانون منافسة إقليمي، 2014، وهيئة منافسة إقليمية، بدأت العمل عام 2018)<sup>(21)</sup>؛ والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (قانون منافسة إقليمي، 2008، وهيئة منافسة إقليمية، 2019)<sup>(22)</sup>؛ والاتحاد الاقتصادي الأوروبي الآسيوي (2015)<sup>(23)</sup>؛ والاتحاد الأوروبي (1957)<sup>(24)</sup>؛ والسوق الجنوبية المشتركة (بروتوكول الدفاع عن المنافسة، 1996)؛ والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (2002)<sup>(25)</sup>. وفي الفترة 2017-2019، نفذ الأونكتاد برنامجاً للتعاون التقني في الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا أدى إلى اعتماد مجلس الوزراء لوائح جديدة بشأن المنافسة وحماية المستهلك في نيسان/أبريل 2019.

15- ومع تقدم العولمة وتطور الاقتصاد الرقمي، أصبحت السلوكيات وعمليات الاندماج المنافية للمنافسة عمليات عابرة للحدود بصورة متزايدة. ويمكن للشركات الرقمية أن توسع أنشطتها التجارية

(18) المقرر 608 بشأن قواعد حماية المنافسة وتعزيزها.

(19) معاهدة تشاغواراماس، المنقحة، 2001، الفصل 8، المواد 168-183.

(20) اللائحة رقم U-CM-SE-639 U-EAC-12/05.

(21) انظر J Karanja-Ng'ang'a, 2017, East African Community competition law, in: E Ugirashebuja, JE Ruhangisa, T Ottervanger and A Cuyvers, eds., *East African Community Law: Institutional, Substantive and Comparative European Union Aspects* (Brill Nijhoff, Boston, United States)

(22) القانون التكميلي A/SA.1/06/08؛ والقانون التكميلي A/SA.2/06/08.

(23) معاهدة بشأن الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية، الفرع الثامن عشر والمرفق 19.

(24) معاهدة إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية؛ لائحة المجلس رقم 62/17 المؤرخة 6 شباط/فبراير 1962.

(25) معاهدة الاتحاد الاقتصادي لغرب أفريقيا، المواد 88-90؛ واللائحة رقم 2/2002/CM/UEMOA؛ واللائحة رقم 3/2002/CM/UEMOA.

في جميع أنحاء العالم من دون وجود مادي، وهو ما يمكن أن يشكل تحدياً في إنفاذ قوانين المنافسة. ويتطلب هذا المزيد من التعاون المعزز في مجال الإنفاذ فيما بين هيئات المنافسة. وقد تحتاج هيئات المنافسة الفتية، على وجه الخصوص، إلى المساعدة في التعامل مع القضايا الدولية، نظراً إلى أن لديها في كثير من الأحيان قلة موارد في مجال الكشف عن الممارسات المنافية للمنافسة وجمع المعلومات والأدلة اللازمة. ويُستهل هذا التعاون الدولي بسهولة أكبر على الصعيد الإقليمي مقارنة بالمستوى العالمي، نظراً لأن بلدانا في المنطقة نفسها قد تكون لها خلفيات وأطر قانونية متشابهة، ومصالح مشتركة، ومجالات منفعة متبادلة، وفهم أفضل لاحتياجات بعضها البعض، وهذه قد تكون شروطاً مسبقة لتعاون فعال<sup>(26)</sup>. ويجري تبادل المعلومات، الذي لا مناص منه لتعاون فعال، على وجه الخصوص، فيما بين هيئات المنافسة التي لها نفس مستوى الحماية في التعامل مع المعلومات السرية مثلاً. ومن شأن هذا التعاون الإقليمي فيما بين هيئات المنافسة، الذي يؤدي إلى إجراءات تحقيق أكثر كفاءة ونتائج متسقة، أن يكون مفيداً أيضاً من وجهة نظر الشركات التي كثيراً ما تدير أعمالها التجارية داخل مناطق معينة وليس على الصعيد العالمي. ولذلك، ربما قد يكون الوقت حان لإلقاء نظرة عامة على أهمية هذا الاتجاه، على النحو المنصوص عليه في هذه المذكرة. ويصف هذا الفرع التقدم المحرز في الأنشطة الإقليمية منذ عام 2015 ويبحث فوائد وتحديات إنفاذ أطر وقوانين المنافسة الإقليمية، استناداً إلى تدخلات من الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية.

## ألف- التقدم المحرز في أطر قوانين وسياسات المنافسة الإقليمية منذ عام 2015

16- هناك طرق مختلفة يمكن بها للمنظمات الإقليمية أن تضع أطر قوانين وسياسات المنافسة. وفي بعض الحالات، تتضمن المعاهدات أو الاتفاقات الاقتصادية الإقليمية أحكاماً بشأن المنافسة، وفي حالات أخرى، ترم ولايات قضائية داخل المنطقة نفسها معاهدات أو اتفاقات بشأن المنافسة تحديداً. وإضافة إلى ذلك، يمكن لهيئات المنافسة الوطنية أن تقيم علاقات تعاونية مع الهيئات المجاورة في المنطقة نفسها وتعززها بإبرام اتفاقات تعاون ثنائية أو متعددة الأطراف فيما بينها، إما بصورة رسمية أو غير رسمية، من دون إنشاء هيئات إقليمية. ويمكن اعتبار هذا النوع الأخير تكاملاً إقليمياً لقوانين وسياسات المنافسة وإنفاذها، ولذلك فهو مدرج أيضاً في هذه المناقشة.

### 1- قوانين وهيئات المنافسة الإقليمية

17- لا يوجد لدى رابطة أمم جنوب شرق آسيا قانون أو هيئة إقليمية للمنافسة، ولكن هناك مبادرة لإدماج قوانين وسياسات المنافسة فيما بين الدول الأعضاء التي تنفذ عدداً من الأنشطة فيما يتعلق بالالتزامات في مخطط الجماعة الاقتصادية لعام 2015 ومخطط الجماعة الاقتصادية لعام 2025 وخطة عمل المنافسة للفترة 2016-2025<sup>(27)</sup>. وتشمل هذه الأنشطة ما يلي: تعزيز قوانين وسياسات المنافسة، مع مراعاة أفضل الممارسات الدولية والمبادئ التوجيهية المتفق عليها للرابطة؛ وإنشاء شبكة لجهات إنفاذ المنافسة لتيسير التعاون في قضايا المنافسة في المنطقة والعمل كمنبر لمعالجة القضايا العابرة للحدود؛ ووضع إطار للتعاون الإقليمي يتضمن مجموعة من المبادئ التوجيهية للتعاون في قضايا المنافسة الإقليمية، وينص على أن هذا التعاون سيُقام على أساس الاحترام المتبادل والشفافية

(26) الأونكتاد، 2018، البند 3(هـ): تقرير فريق المناقشة المعني بالتعاون الدولي، المقدم إلى الدورة السابعة عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة، 11-13 تموز/يوليه، وهو متاح على الرابط التالي: <https://unctad.org/en/pages/MeetingDetails.aspx?meetingid=1675>.

(27) انظر [https://asean.org/?static\\_post=asean-economic-community-blueprint-2025](https://asean.org/?static_post=asean-economic-community-blueprint-2025)؛ و <https://competition.org/read-publication-asean-competition-action-plan-acap-2016-2025>.

وحسن النية والمرونة وتوافر الموارد<sup>(28)</sup>. ولدى تسع من الدول الأعضاء العشر قوانين منافسة؛ وتوقع كمبوديا سن قانون منافسة عام 2020.

18- ولاتفاق الشراكة بين دول أمريكا الوسطى (بنما والسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس) والاتحاد الأوروبي مواعيد نهائية لاعتماد قوانين منافسة وطنية في الدول التي لم تفعل ذلك بعد، ولوضع قانون منافسة إقليمي وإنشاء هيئة إقليمية مستقلة للمنافسة.

19- وقد بدأت هيئة المنافسة في جماعة شرق أفريقيا عملها في عام 2018<sup>(29)</sup>.

20- واعتمدت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عام 2008 قانونا منافسة إقليمي يتضمن أحكاماً بشأن الممارسات التجارية التقييدية، وإساءة استخدام المركز المهيمن، وعمليات الاندماج والتملك، والمعونة التي تقدمها الدولة، وفي عام 2019، أطلقت هيئة منافسة إقليمية. ومن المهم أن تتمكن الهيئة من سد الفجوة في أطر المنافسة الوطنية في المنطقة، لأن العديد من الدول الأعضاء لا تملك بعد قوانين وهيئات وطنية فعالة في مجال المنافسة<sup>(30)</sup>.

21- وتتضمن معاهدة الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية، التي دخلت حيز النفاذ في عام 2015، مبادئ وقواعد عامة بشأن المنافسة تشمل حظر الاتفاقات المنافية للمنافسة، وإساءة استخدام المركز المهيمن، والمنافسة غير النزيهة، التي لها آثار على المنافسة في الأسواق العابرة للحدود في الدول الأعضاء. كما أنشأت المعاهدة هيئة منافسة إقليمية، هي اللجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية، تتمتع بسلطة حصرية لإنفاذ قانون المنافسة الإقليمي.

22- ويعد الاتحاد الأوروبي وشبكة المنافسة الأوروبية أقدم إطار وأكثره تقدماً للتكامل الإقليمي لقوانين وسياسات وممارسات المنافسة على الصعيد العالمي. ولدى هيئات المنافسة في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، إلى جانب المفوضية الأوروبية، سلطة تطبيق المادتين 101 (حظر الاتفاقات المنافية للمنافسة) و102 (حظر إساءة استخدام المركز المهيمن) من المعاهدة المنظمة لعمل الاتحاد الأوروبي. ومن الأدوار الهامة لشبكة المنافسة الأوروبية، المنشأة عام 2004، ضمان تطبيق هذه الأحكام تطبيقاً فعالاً ومتسقاً في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي. وفي عام 2019، اعتمدت هيئات المنافسة الوطنية في الدول الأعضاء التوجيه الصادر عن الشبكة الأوروبية للمنافسة+ لضمان أن تكون لدى هيئات المنافسة الوطنية مجموعة كاملة من أدوات التحقيق وصنع القرار، بما في ذلك فيما يتعلق بطلبات الحصول على معلومات، يُتوقع تنفيذها في كل دولة عضو بحلول شباط/فبراير 2021. وهذا تحسن كبير في شبكة المنافسة الأوروبية، نظراً إلى أن هيئات المنافسة تتبع حالياً قواعد وطنية مختلفة. وتعمل الدول المجاورة، مثل ألبانيا وسويسرا وصربيا، معاً بقوانين وممارسات المنافسة الخاصة بها وتنسقها مع قوانين وممارسات الاتحاد الأوروبي، مما يؤدي إلى زيادة التعاون في المنطقة<sup>(31)</sup>.

(28) انظر <https://asean.org/asean-establishes-competition-enforcers-network-regional-cooperation-frame> انظر [.work-virtual-research-centre/](https://www.virtuallresearchcentre.com/work-virtual-research-centre/)

(29) انظر <https://www.theeastafrican.co.ke/business/East-Africa-competition-watchdog-operations-market-studies/2560-4361580-1rqaquz/index.html>

(30) انظر <https://www.africanlawbusiness.com/news/9770-ecowas-introduces-competition-regulator>

(31) تتضمن الاتفاقات المتعلقة بالمنافسة التي أبرمها الاتحاد الأوروبي بشكل متزايد بنوداً تتعلق بالتعاون، وتضمن بعض الاتفاقات، ولا سيما تلك التي مع المرشحين المحتملين للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، توافق تشريعات الدول المتعلقة بالمنافسة مع قانون المنافسة في الاتحاد الأوروبي (RD Anderson, WE Kovacic, AC Müller and N Sporysheva, 2018, Competition policy, trade and the global economy: Existing World Trade Organization elements, commitments in regional trade agreements, current challenges and issues (for reflection, Staff working paper No. ERS-2018-12, World Trade Organization

23- وتمثل الأهداف الرئيسية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، التي تضم 16 دولة عضواً، في تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي، والتخفيف من حدة الفقر، وتعزيز مستوى ونوعية الحياة لسكان الجنوب الأفريقي، ودعم المحرومين اجتماعياً من خلال التكامل الإقليمي<sup>(32)</sup>. والإعلان المتعلق بالتعاون في مجال سياسات المنافسة وحماية المستهلك ليس قانوناً إقليمياً للمنافسة ولكنه يوفر إطاراً للتعاون في تنفيذ قوانين المنافسة الوطنية للدول الأعضاء<sup>(33)</sup>. وجرى إنشاء لجنة سياسات وقوانين المنافسة وحماية المستهلك من أجل تعزيز التعاون والحوار بهدف تشجيع تقارب قوانين المنافسة والتحليل والفهم المشترك<sup>(34)</sup>. وفي عام 2016، وعملاً بالإعلان، وقّعت الدول الأعضاء على مذكرة تفاهم بشأن التعاون فيما بين الوكالات في مجال سياسات وقوانين المنافسة وإنفاذها، من أجل توثيق التعاون في مجال إنفاذ قوانين المنافسة الوطنية لمعالجة قضايا المنافسة الوطنية وعبر الحدود معالجة فعالة، وتنص على تبادل المعلومات وتنسيق التحقيقات في القضايا، وتتوخى مواءمة قواعد وإجراءات معالجة القضايا وأنشطة مشتركة لبناء القدرات والبحوث<sup>(35)</sup>. وسيشمل اتفاق التجارة الحرة القارية الأفريقية بروتوكولاً بشأن سياسة المنافسة. وكما هو الحال مع أطر المنافسة في بلدان نامية أخرى، يتمثل أحد التحديات في أن العديد من الأعضاء ليست لديهم قوانين أو هيئات منافسة. ولم تكتمل بعد المفاوضات بشأن البروتوكول المتعلق بسياسة المنافسة؛ ويمكن إنفاذ سياسة المنافسة من خلال هيئة منافسة فوق وطنية، هيئة منافسة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، أو إطار للتعاون في مجال المنافسة، أو نهج متتابع تأتي فيه هيئة فوق وطنية بعد شبكة منافسة<sup>(36)</sup>.

## 2- التكامل الإقليمي فيما بين هيئات المنافسة من خلال اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف

24- كثيراً ما تستخدم هيئات المنافسة اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف لتطوير التعاون بنفس الطريقة التي تستخدمها فيما يتعلق بعملية التنظيم الإقليمي، أي أنها تنزع إلى إبرام اتفاقات فيما بين هيئات المنافسة في نفس المنطقة التي لديها معاملة بالمثل، ومجالات منفعة متبادلة، وقواعد مماثلة بشأن سرية المعلومات وإجراءات التحقيق.

25- وأنشئ منتدى المنافسة الأفريقي، وهو شبكة غير رسمية لهيئات المنافسة، تضم هيئات وطنية وإقليمية، عام 2011 للترويج لاعتماد مبادئ المنافسة في بلدان أفريقيا بتشجيعها ومساعدتها على اعتماد قوانين المنافسة، وبناء قدرات هيئات المنافسة، وزيادة الوعي بالمنافسة في البلدان. وهذا ليس إطاراً إقليمياً رسمياً تتعاون فيه هيئات المنافسة في التحقيقات في القضايا الفعلية والإنفاذ، لأن بعض الأعضاء لا يزالون يفتقرون إلى قوانين منافسة وطنية. غير أنه ما فتئ ينحصر في أنشطة شتى، بما في ذلك بناء القدرات والدعوة في مجال المنافسة، حيث يشجع اعتماد قوانين المنافسة، ويجري دراسات من خلال البحوث وحلقات العمل. ومنذ إنشاء منتدى المنافسة الأفريقي، زاد عدد الأعضاء من 11 إلى 35 عضواً، وهو يضم هيئات منافسة إقليمية مثل هيئتي جماعة شرق أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

(32) انظر <https://www.sadc.int/about-sadc/overview/sadc-objectiv/>.

(33) انظر [https://www.sadc.int/documents-publications/show/SADC\\_Declaration\\_on\\_Competition\\_and\\_Consumer\\_Policies.pdf](https://www.sadc.int/documents-publications/show/SADC_Declaration_on_Competition_and_Consumer_Policies.pdf).

(34) انظر <https://www.sadc.int/themes/economic-development/trade/competition-policy/>.

(35) انظر <https://www.sadc.int/news-events/news/competition-authorities-sadc-member-states-signed-memorandum/>.

(36) لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، 2019، تقييم التكامل الإقليمي في أفريقيا: الخطوات التالية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (أديس أبابا).

26- وستكون الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة المزمع إنشاؤها بين 10 دول أعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا وستة بلدان أخرى في آسيا والمحيط الهادئ بمثابة اتفاق للتجارة الحرة يتضمن أحكاماً بشأن المنافسة. وقد بدأت المفاوضات عام 2012، ويتوقع إبرام الاتفاق في السنوات القليلة المقبلة وإنشاء مبادرة إقليمية جديدة تعنى بقوانين وسياسات المنافسة.

27- وهناك تكامل حقيقي فيما بين هيئات المنافسة التي لها خبرة متطورة في مجال الإنفاذ والتعاون. وعلى سبيل المثال، ساعدت هيئات منافسة وطنية داخل منطقتها، بموجب اتفاق تعاون أبرم أصلاً بين هيئات آيسلندا والدانمرك والسويد وغرينلاند وفنلندا والنرويج، بعضها بعضاً على تطبيق قواعد كل منها. وقد مكّنها الاتفاق من تبادل المعلومات المتعلقة بإنفاذ قوانين المنافسة، بما في ذلك المعلومات السرية، وبمبادرات الدعوة وفعالية الوكالات، على جميع مستويات الموظفين. ويستند إطار التعاون هذا إلى تاريخ من التعاون الوثيق في المنطقة، إضافة إلى التقاليد المشتركة والثقة المتبادلة والأسواق ذات الخصائص المشتركة. وفي عام 2017، تعزز هذا التعاون من خلال اتفاق تعاون جديد بين الدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج، يسمح للهيئات بالقيام بعمليات تفتيش مباحثة نيابة عن بعضها البعض في قضايا المنافسة، وإصدار طلبات الحصول على معلومات نيابة عن بعضها البعض في قضايا مكافحة الاحتكار والاندماج.

28- وأسس الأونكتاد وهيئة المنافسة في بلغاريا منتدى صوفيا للمنافسة عام 2012، باعتباره منبراً فاعلاً للتعاون التقني وتبادل الخبرات والمشاورات في مجال قوانين وسياسات المنافسة فيما بين المشاركين. وهو ليس إطاراً للتعاون في مجال الإنفاذ في حالات فعلية، ولكن المشاركين يجتمعون ويضعون مشاريع مختلفة من أجل استعراض مقارن لقوانين المنافسة في ولاياتهم القضائية. فعلى سبيل المثال، في عام 2017، نوقشت مواضيع الجزاءات وبرامج التساهل ذات الصلة بإنفاذ القانون بفعالية. وقد عُقدت أربعة اجتماعات منذ عام 2015.

### 3- ملامح الأنشطة الإقليمية الأخيرة

29- تُظهر المناقشة الواردة في الفروع أعلاه أن الأنشطة الإقليمية يمكن أن تكون قوة دافعة لتعزيز قوانين وسياسات المنافسة على الصعيد الوطني، وأن هناك حاجة مستمرة إلى أطر منافسة إقليمية في ميدان المنافسة على نطاق العالم.

30- وما فتئت أحكام المنافسة وهيئات الإنفاذ الإقليمية تتقدم من حيث عددها ومستوى تعاونها كليهما. وفيما يلي الخصائص التي لوحظت في الأنشطة الأخيرة المذكورة أعلاه: هناك احتمال أكبر أن يحدث التكامل والتعاون، الثنائي والمتعدد الأطراف، فيما بين هيئات المنافسة التي لها أطر قانونية ماثلة، ومجالات منفعة متبادلة، وفهم أفضل لقوانين وممارسات بعضها البعض (وهذا يحدث عموماً فيما بين البلدان المجاورة والبلدان الموجودة في نفس المنطقة)، وتؤكد بعض هيئات المنافسة أن أطر التعاون تقوم على أساس الإنصاف والمصالح المتبادلة؛ ويمكن أن تؤدي أطر المنافسة الإقليمية بين أعضاء لهم أهداف ومصالح مشتركة إلى تعاون أوثق وأقوى.

31- ولدى الاتحاد الأوروبي خطة تعاون رفيعة المستوى، هي شبكة المنافسة الأوروبية والتوجيه المتعلق بشبكة المنافسة الأوروبية +. وتمنح بعض الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف المبرمة بين هيئات المنافسة التي لها علاقات قوية الهيئات الأعضاء سلطة إجراء تحقيقات بالنيابة عن بعضها البعض، كما هو الحال في إطار اتفاق التعاون المبرم بين الدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج. وعلاوة على ذلك، يجري تعزيز أطر المنافسة الإقليمية وتعميقها تدريجياً، وعلى مراحل. ولا تنص بعض الأطر المنشأة مؤخراً بعد على هيئة كاملة، فعلى سبيل المثال، قد لا يكون هناك نظام لمراقبة الاندماجات في الأسواق الإقليمية

(كما هو الحال في الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية) أو قد لا يشمل قانون منافسة إقليمي سوى الدعوة في مجال المنافسة. وعلى النقيض من ذلك، لشبكة المنافسة الأوروبية طرق لتبادل المعلومات السرية وأدوات مشتركة للإنفاذ في جميع الدول الأعضاء. وبالتالي، يتطلب مستوى أعلى من التعاون علاقات أقوى. ويمكن للهيئات الأعضاء أن تطور تفاهما من خلال الحوار والتعاون في الحالات، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى ترتيبات تعاون أعمق في المستقبل.

## باء- فوائد وتحديات أطر المنافسة الإقليمية

### 1- الفوائد

32- تتمثل الأهداف الرئيسية للمنظمات الإقليمية في تحسين التكامل الإقليمي و/أو النمو الاقتصادي و/أو التجارة و/أو التنمية. ويعد تعزيز قوانين وسياسات المنافسة وإنفاذها داخل المنطقة، أي من خلال ترتيبات تعاون رسمية أو غير رسمية (اتفاقات التعاون، ومذكرات التفاهم)، أمراً مفيداً في تحقيق الأهداف. ولبعض المنظمات الإقليمية أطر للمنافسة، إلى جانب اتفاقات بين هيئات المنافسة الوطنية بما من أجل تحقيق تعاون أوثق. وكون أطر المنافسة الإقليمية ظهرت وتطورت في جميع أنحاء العالم يبين أنها يمكن أن تعود بفوائد كبيرة على هيئات المنافسة، ولا سيما الهيئات الفتية والصغيرة، على النحو التالي:

(أ) ضمان إنفاذ قانون المنافسة بفعالية وكفاءة. من المفهوم عموماً أن أطر المنافسة الإقليمية تتعامل بمزيد من الفعالية والكفاءة مع الممارسات المنافية للمنافسة العابرة للحدود داخل المنطقة. وكثيراً ما تكون هيئات المنافسة الوطنية، ولا سيما الهيئات الفتية والصغيرة، مقيدة في استقلاليتها لإنفاذ قوانين المنافسة الوطنية فيما يتعلق بالحالات التي تقع خارج نطاق ولاياتها القضائية. وللهيئات الإقليمية مزايا في جمع الأدلة داخل المنطقة، وفرض جزاءات مناسبة على نطاق المنطقة، وزيادة آثار الردع. وتستفيد الهيئات الوطنية من أطر المنافسة الإقليمية باعتبارها منبراً لتبادل من خلاله الآراء والمعلومات بشأن الحالات المنافية للمنافسة، ومناقشة القضايا الراهنة، والتعاون في التحقيقات. فبعض الاتفاقات تمكن الهيئات الأعضاء من تبادل معلومات التحقيقات السرية أو إجراء تحقيقات بالنيابة عن بعضها البعض، وهي طريقة لا تقدر بثمن لتقديم المساعدة؛

(ب) سد فجوة أطر المنافسة الوطنية. يتصل هذا بمسائل فعالية الإنفاذ والموارد التي سبقت الإشارة إليها. فعلى سبيل المثال، في إطار المنظمات الإقليمية التي تضم بلداناً نامية أعضاء، مثل السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، تواجه أطر المنافسة الوطنية في بعض الدول الأعضاء تحديات تتصل بالإنفاذ، أو أنها لم تنشئ بعد هيئة إنفاذ، ولم تعتمد دول أخرى بعد القوانين ذات الصلة. وفي هذه الحالات، يمكن تنفيذ وإنفاذ تشريعات منافسة إقليمية في الدول الأعضاء التي تفتقر إلى أطر محلية، وبالتالي سد الفجوة؛

(ج) تعزيز نظم المنافسة الوطنية. تبين الأمثلة المستمدة من رابطة أمم جنوب شرق آسيا وأمريكا الوسطى أن الأنشطة الإقليمية يمكن أن تساعد في إدخال وتعزيز قوانين وسياسات المنافسة على الصعيد الوطني من خلال وضع معايير إقليمية للصوصك القانونية. ويكفل التوجيه المتعلق بشبكة المنافسة الأوروبية + منح جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بما فيها تلك التي لديها هيئات منافسة أصغر حجماً، أدوات إنفاذ مناسبة، مما يزيد من سلطات التحقيق وفرض الجزاءات التي تتمتع بها هيئات المنافسة الوطنية ويجعلها في المرتبة نفسها، كما ينص على تحسين تنسيق إنفاذ القانون.

وعلاوة على ذلك، يمكن للوعي بالمنافسة، الذي كثيراً ما يعوز الولايات القضائية الأقل خبرة، أن يستحث بفضل إنفاذ قوانين المنافسة على الصعيد الإقليمي؛

(د) الحد من القيود المرتبطة بالموارد البشرية والقيود المالية. يمكن لأطر المنافسة الإقليمية أن تتجاوز إلى حد كبير القيود الوطنية عن طريق دمج الموارد وتحقيق وفورات الحجم. فبعض الدول الأعضاء تفتقر إلى التشريعات أو مؤسسات الإنفاذ أو الموارد اللازمة لإنفاذ القانون، ويمكن التخفيف من ذلك بوضع قوانين وإنشاء هيئات منافسة إقليمية؛

(هـ) توفير التعاون التقني وبناء القدرات. توفر بعض أطر المنافسة الإقليمية التدريب في مجال بناء القدرات في أوساط مسؤولي المنافسة من الدول الأعضاء، مثل حلقات العمل والحلقات الدراسية بشأن معالجة القضايا وممارسات واستراتيجيات الإنفاذ وتقاسم الخبرات. ويمكن أن يجري تبادل الموظفين ضمن إطار منافسة إقليمي لتعزيز التعلم المتبادل وتعميق العلاقات التعاونية.

## 2- التحديات

33- لا تزال أطر المنافسة الإقليمية الحالية تواجه تحديات وعقبات، مثل ما يلي:

(أ) صعوبات في تنفيذ أطر المنافسة الإقليمية على الصعيد الوطني. ويلاحظ ذلك بوجه خاص في إطار المنظمات الإقليمية الكبيرة التي تتباين درجة تطورها في ميدان المنافسة. وكثيراً ما تتطلب أطر المنافسة الإقليمية من الدول الأعضاء أن تشرع في إدخال تعديلات قانونية لكي تبدأ في أداء وظائفها بالكامل، وهو ما قد يكون صعباً ومرهقاً بالنسبة لبعض الأطر التي تعاني من قلة الموارد وتفتقر إلى الوعي بالمنافسة؛

(ب) المصالح غير المتناظرة للدول الأعضاء. قد تتعارض أهداف أطر المنافسة الإقليمية مع أهداف الأطر الوطنية. ولا تؤدي أحكام المنافسة وقرارات الإنفاذ على الصعيد الإقليمي دائماً إلى النتائج المرجوة على الصعيد الوطني، بحيث تؤثر على الإنفاذ على الصعيد الإقليمي. وإضافة إلى ذلك، فإن بعض هيئات المنافسة أكثر تقدماً إزاء التشريعات والموارد والقدرات القائمة، مما يؤثر على جهات الاتصال اللازمة في القضايا العابرة للحدود. وعلاوة على ذلك، يتوقع من الهيئات الوطنية الراسخة سلفاً أن تدعم الهيئات الوطنية الفتية والصغيرة، مما يؤدي إلى بعض الاختلال داخل الأطر الإقليمية؛

(ج) توزيع القضايا فيما بين هيئات المنافسة الوطنية والإقليمية. هذا تحد كبير. فقد تتضمن قوانين المنافسة الإقليمية معايير لتقسيم العمل. وفي بعض الحالات، تتمتع الهيئة الإقليمية بسلطة حصرية لمعالجة الممارسات المنافية للمنافسة على نطاق المنطقة؛ وفي حالات أخرى، قد تدعي هيئة الدولة العضو التي تتأثر سوقها أكثر بممارسة منافية للمنافسة أنها الهيئة المسؤولة، وفقاً لمعيار الهيئة الأفضل موقفاً. وفي هذا الصدد، فإن بعض المنظمات الإقليمية مجهزة بنظم تنسيق لتحديد الهيئة المسؤولة في حالة حدوث نزاع. وتستند معايير الإحالة عادة إلى الآثار في السوق الجغرافية، وهو ما قد يحتاج إلى تكيفه وفقاً لخصائص الاقتصاد الرقمي.

## رابعاً- التعاون الدولي

34- إن التعاون بين هيئات المنافسة أداة أساسية في التصدي للممارسات المنافية للمنافسة في الاقتصاد العالمي. وينص الفرع واو من المجموعة على التعاون على الصعيد الدولي في القضاء على الممارسات المنافية للمنافسة أو التصدي لها. وأكد مؤتمر الأمم المتحدة السابع لاستعراض جميع جوانب

مجموعة المبادئ من جديد أن الدورات المقبلة لفريق الخبراء الحكومي الدولي ينبغي أن تتضمن أربع مجموعات من القضايا لتجرى بشأنها مشاورات غير رسمية، ومنها التعاون الدولي وإقامة الشبكات<sup>(37)</sup>.

35- وتستخدم هيئات المنافسة أدوات مختلفة في التعاون فيما بينها، تتراوح من الاتفاقات الرسمية إلى الاتصالات غير الرسمية. وقد عززت المنظمات الدولية، بما فيها شبكة المنافسة الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فهم أهمية التعاون الدولي، ووضعت أدوات مثل التوصيات وأفضل الممارسات لمساعدة هيئات المنافسة. وقد حدثت زيادة في التعاون غير الرسمي في قضايا التكتلات الاحتكارية الدولية وعمليات الاندماج، نظراً لصعوبات الدخول في ترتيبات تعاون رسمية<sup>(38)</sup>.

36- وعلى الرغم من توافر أدوات متعددة لهيئات المنافسة، قلما يجري التعاون الدولي، ولا سيما عندما يكون على هيئات البلدان النامية معالجة قضايا دولية<sup>(39)</sup>. وسلّمت الدول الأعضاء بأن تهيئة بيئة تمكينية فعالة للمنافسة والتنمية ينبغي أن تشمل التعاون الدولي من أجل التصدي للممارسات المنافية للمنافسة عبر الحدود، في عالم يزداد عولمة ورقمنة.

37- واقترحت الدائرة الاتحادية لمكافحة الاحتكار في الاتحاد الروسي أداة جديدة لتعزيز التعاون الدولي في إطار الفرع واو، وفي عام 2017، أنشأ الأونكتاد فريق مناقشة بشأن التعاون الدولي لمناقشة سبل ووسائل تحسين التعاون الدولي في إطار الفرع واو<sup>(40)</sup>. وقد أقرت الدول الأعضاء في الدورة الثامنة عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي السياسات والإجراءات التوجيهية في مجال تنفيذ التدابير الدولية المنصوص عليها في الفرع واو، وطُلب من الأونكتاد نشرها عبر المناطق، بإشراك أوساط الأعمال التجارية والأوساط الأكاديمية، وذلك خلال السنة التحضيرية قبل انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الثامن لاستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ<sup>(41)</sup>. وبهذه الطريقة، قد تصبح السياسات والإجراءات التوجيهية معروفة ومعترفاً بها على نطاق أوسع بين الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة المعنيين، ويمكن أن تكون بمثابة أداة توجيهية شاملة وعملية بشأن التعاون بين هيئات المنافسة في جميع أنحاء العالم، ولا سيما بين الهيئات الفتية وذات الخبرة، ولحفز التعاون ومساعدته. ومن المهم أن السياسات والإجراءات التوجيهية ينبغي أن تستخدم في قضايا فعلية عملياً، حتى تتمكن الهيئات الفتية من التصدي بفعالية أكبر لأثر الممارسات المنافية للمنافسة عبر الحدود وآثارها الضارة في ولاياتها القضائية.

## خامساً- مواضيع للنظر فيها في المستقبل

38- قد يرغب المندوبون في مؤتمر الأمم المتحدة الثامن لاستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ في التفكير في مواضيع ممكنة في مجال قوانين وسياسات المنافسة ينبغي أن يركز عليها الأونكتاد خلال السنوات الخمس المقبلة، مع مراعاة التوجيهات الواردة في قرار مؤتمر الأمم المتحدة السابع لاستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والبنود التي تناولتها دورات فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة منذ ذلك المؤتمر.

(37) TD/RBP/CONF.8/11، الفصل الأول، الفقرة 19.

(38) TD/RBP/CONF.8/2. ولا ينبغي التقليل من شأن التعاون غير الرسمي بين هيئات المنافسة (TD/B/C.I/CLP/16).

(39) TD/B/C.I/CLP/44؛ والأونكتاد، 2018 ب.

(40) TD/B/C.I/CLP/40.

(41) TD/B/C.I/CLP/55، الفصل الأول، الفقرتان 6 و7.

39- وقد ترغب الدول الأعضاء في أن تأخذ في الاعتبار ما يلي لدى تحديد المواضيع التي يمكن تناولها في دورات فريق الخبراء الحكومي الدولي على مدى السنوات الخمس المقبلة:

(أ) التفكير في القانون النموذجي بشأن المنافسة. اعتمدت بعض الولايات القضائية حديثاً قوانين منافسة وساهم القانون النموذجي في هذه التطورات<sup>(42)</sup>. وقد اعتمدت نحو 140 ولاية قضائية قوانين منافسة بالفعل، غير أن الأطر القانونية والمؤسسية وإنفاذها قد تحتاج إلى تعزيز أو تحسين من خلال أدوات جديدة مثل برامج التسهّل. وقد أُشير إلى الحاجة إلى تكيف الأطر والصكوك مع التحديات المتصلة بالاقتصاد الرقمي، ولذلك يلزم إجراء تحليل للقانون النموذجي في ضوء التطورات الأخيرة، وإلى النظر في تنقيحها أو اعتماد أدوات أو صكوك تكميلية أخرى بعد التغييرات الأخيرة؛

(ب) التقييم والتغذية المرتدة بعد التعاون التقني. يتطرق للتعاون التقني، أحد الركائز الثلاث لعمل الأونكتاد، في الفرع واو من المجموعة. وينبغي أن تستهدف أنشطة التعاون التقني تحقيق الفعالية من حيث التكلفة، والتكامل والتعاون فيما بين الجهات المقدمة للمساعدة والمستفيدة، وتحديد المجالات والقضايا ذات الأولوية. وفي هذا الصدد، يمكن تحقيق أنشطة تعاون تقني أكثر فعالية وتحديداً للهدف بالتركيز على احتياجات المستفيدين، ومن خلال توثيق التعاون والتنسيق مع المنظمات الدولية الأخرى، سعياً إلى مواصلة تطوير العمل المشترك كلما أمكن ذلك وتجنب الازدواجية. ومن المهم طلب وجمع التقييمات والتغذية المرتدة للبلدان المستفيدة بشأن أنشطة التعاون التقني، بما في ذلك استعراضات النظراء الطوعية لقوانين وسياسات المنافسة، بالتعاون مع المنظمات والجهات المانحة الأخرى؛

(ج) تقييم أثر تشريعات المنافسة في البلدان النامية. وقد انقضت أربعون سنة منذ اعتماد مجموعة المبادئ وما انفكت قوانين وسياسات المنافسة تجتذب اهتماماً كبيراً على نطاق العالم. وتسهم قوانين وسياسات المنافسة في تحقيق الكفاءة الاقتصادية والتنمية الشاملة للجميع والمستدامة، واقتصادات نابضة بالحياة، ورفاه المستهلك. بيد أنه من المهم تقييم وقياس أثر تنفيذ أطر المنافسة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ومن شأن البرهنة الملموسة على الفوائد التي تحققها قوانين وسياسات المنافسة أن تدعم بوضوح الدعوة في مجال المنافسة ووعي مختلف أصحاب المصلحة، بمن فيهم السياسيون، والهيئات التنظيمية القطاعية، وعمامة الجمهور. ويمكن أن يكون أحد مجالات التركيز المحتملة لعمليات تقييم الأثر في المستقبل هو الأسواق المنظمة التي خضعت لعمليات استعراض من وجهة نظر سياسة المنافسة.

(42) قد شددت بعض الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية، على أهمية القانون النموذجي وذكرت أنه ساعد في صياغة تشريعات منافسة مناسبة وفي التحقق مما إذا كانت الأحكام الواردة في قوانينها للمنافسة مطابقة للأحكام الواردة في القانون النموذجي (TD/RBP/CONF.4/15؛ و TD/RBP/CONF.5/16).